

الأثر الداخلي والخارجي على العلاقات المغربية الإيرانية

م. مجيد كامل حمزة

جامعة بغداد/ كلية الفنون الجميلة

الخلاصة:

ويحرص المغرب من منطلق تشبثه بهويته العربية والإسلامية، على بناء علاقة متينة مع الدول الإسلامية، والبعد الجغرافي لمنطقة المغرب العربي عن الخليج العربي وعن عمق العالم العربي والإسلامي جعل الطبقة السياسية في المغرب في منأى عن جميع التخوفات التي تحكم العديد من الأنظمة العربية في الخليج اتجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وللمؤسسة الملكية المغربية دور حاسم في تحديد التوجهات الكبرى للدبلوماسية المغربية خاصة في الملفات الاستراتيجية والحساسة ، ومنها ملف تطبيع العلاقة مع إيران إذا توفرت شروط موضوعية على المستويين الإقليمي والدولي تشجع المؤسسة الملكية لإعطاء الضوء الأخضر لدبلوماسيتها بالإقدام على مثل هذه الخطوة. فالتحدي الأكبر أمام الدبلوماسية المغربية هو السعي لتحقيق استقلال تام في اتخاذ قراراتها ، بعيدا عن محاور التأثير الإقليمية والدولية ، وأن تتأى بنفسها عن الصراعات والنزاعات على أساس الاستقطاب الطائفي التي تشتت قوة الأمة الإسلامية وتحدث شروخا بين شعوبها. أن عوامل الالتقاء والتقارب بين البلدين تظل متاحة ومتوفرة الأمر الذي يحتم على الطرفين الاستفادة من هذه الإمكانيات الموجودة من أجل تطوير التعامل بين البلدين واستغلال جميع هذه الفرص المتاحة.

المقدمة:

تعد موضوعة العلاقات المغربية الإيرانية من الموضوعات التي تعرف ندرة كبيرة على مستوى المراجع والكتب وعلى صعيد الكتابات والأبحاث الجامعية. وتعد هذه الدراسة محاولة ومساهمة أولية لمقاربة الموضوع ذا الأهمية الكبيرة من زاوية تحديد ملامح ومرتكزات هذه العلاقات وأهم الفاعلين المؤثرين في العلاقات المغربية الإيرانية واستشراف آفاق تطويرها. ويعبر عن إيران كونها واحدة من أهم دول الجوار الجغرافي للعالم العربي ، وعلاقتها بالبلدان العربية قديمة ، عرفت حقبا من الصراع والحروب ، وأخرى ساد فيها التعاون والسلام. إذ بالرغم من التباعد الجغرافي الكبير بين المغرب وإيران ، فإن العلاقات المغربية

الإيرانية ليست وليدة اليوم، بل لها جذور تاريخية تعود إلى فترة نهاية القرن السادس عشر الميلادي⁽¹⁾ وعلى الرغم من الطابع الجمهوري للنظام في إيران حالياً فإن الهوية الإيرانية قائمة على مرتكزات وتقاليد إمبراطورية راسخة في وجدان الشعب الإيراني ، وفي هذه النقطة بالذات تتفق إيران مع المغرب. إذ أن حكم الأسرة العلوية الحاكمة بالمملكة المغربية قد جاوز الخمسة قرون ، وقد كان نظام الحكم في إيران قبل الثورة يعدّ من أعرق الأنظمة الإمبراطورية في العالم⁽²⁾، كما أن المقاربة المغربية والإيرانية لمعظم المسائل المتعلقة بالنظام الدولي وحتى العلاقات الدولية تستند على المشروعية التاريخية ، نظراً للحضور التاريخي الراسخ في المقاربة المشتركة للإشكاليات سواء كانت ذات طابع سياسي أو ثقافي. ويشترك المغرب أيضاً مع إيران في مقاومتها التاريخية للدولة العثمانية ، فقد بسطت الإمبراطورية العثمانية نفوذها على كل دول شمال إفريقيا باستثناء المغرب الأقصى كما أن المغرب يكاد يكون هو البلد الوحيد على مستوى المغرب العربي الذي يؤمن مواطنوه بشكل لافت بالأهمية القصوى التي تمثلها مسألة الانتماء إلى العائلة النبوية الشريفة.

وامتازت مسيرة العلاقات المغربية الإيرانية ، بمرورها بمجموعة من المراحل بدءاً من التوافق السياسي زمن الشاه(رضا بهلوي) والملك الراحل(الحسن الثاني)، إلى القطيعة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران العام 1979، لتعقبها مرحلة من الانفراج والانفتاح أثمرت العام 1991، مزيداً من التطبيع على صعيد العلاقات الثنائية ، ثم ما تلبث ان تعود الى الجمود والقطيعة في العام 2009، حيث شهد اعلان المغرب قطعه العلاقات الدبلوماسية مع ايران ، اذ تضافرت عدة اسباب ادت الى هذا الموقف المغربي منها ما هو متعلق بالشأن الاقليمي كالتدخل الايراني بالشؤون الخليجية والتصريحات الايرانية بشأن عائدة البحرين الى الجمهورية الاسلامية ، ومنها ما هو متصل بالشأن الداخلي المغربي كالموقف الايراني من قضية الصحراء الغربية والدعم لجبهة البوليساريو، والاتهامات المغربية لإيران بزعزعة الامن الداخلي المغربي وتهديد وحدته المذهبية.⁽³⁾

ويعود التردد في العلاقات المغربية الإيرانية بين الاستقرار والاضطراب، نتيجة لارتباطها بعوامل اقليمية ودولية وأخرى داخلية ، تتطلب تقديم تقييم وقراءة استراتيجية لحدود وطبيعة العلاقة بين المغرب والولايات المتحدة وأوروبا من جهة ، والعلاقة مع المنظومة الخليجية التي توجد في منطقة تماس مع إيران ، حيث يقع المغرب تحت تأثير رؤية بعض دول الخليج وتحولاتها تجاه إيران تقارباً أو تباعدًا ، واقليمياً ايضاً ، جاء المنحى الإيجابي

المتصاعد في العلاقات المغربية الإيرانية في المدة 1991-2009 ، في سياق شهد توترًا في العلاقات بين إيران والجزائر. ولم يستطع المغرب إيجاد مساحات للتمييز وعدم الخلط بين رؤيته لإيران والتعامل معها بعيدًا عن المؤثرات الخليجية ، وظهر ذلك واضحًا في الموقف المغربي في التعامل مع الأزمة التي حدثت بين إيران والبحرين عقب تصريح أحد المسؤولين الإيرانيين بكونها المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة العام 2009 ، وفي الازمة اليمنية التي شهدت اصطفاغ مغربي ومشاركة عسكرية مع دول الخليج في عملية (عاصفة الحزم) العام 2015.(4)

كما لا تخفى العوامل الداخلية المتمثلة في حساسية البعد المذهبي الداخلي وأثره في الأمن القومي (الروحي) للمغرب. وصلة ذلك بطبيعة السياسة الدينية التي ينتهجها المغرب والتي ترفض حدوث أية زعزعة لمنظومته المذهبية. بالإضافة إلى غموض زوايا عديدة في الموقف الإيراني من قضية الصحراء، خصوصًا ما يتعلق بطبيعة العلاقة مع جبهة البوليساريو والجزائر. ويرى المغرب من جانبه انه اذا كان التشيع يعني حب اهل البيت فالمغاربة محبين لأهل البيت، واذا كان التشيع يعني حكم اهل البيت فالمغاربة يحكمهم اهل البيت ولايزالون منذ قرون(العلويين). هذه المكانة الدينية جعلت المغرب ايضا يحظى بنفوذ كبير في عمقه الافريقي وهذا ما استوعبه الايرانيون مبكرا وجعلهم دائما يسعون الى تمتين العلاقات معه.(5)

تتصدى الدراسة في طياتها للفرض القائل ان العلاقات المغربية الإيرانية تتعرض لمؤثرات على المستوى الداخلي والخارجي(اقليميا ودوليا) تعمل في بلورة الفعل ورد الفعل في جدلية الانفراج او التأزم التي تحكم العلاقات المغربية الإيرانية طوال عقود من الزمن وفي المستقبل القريب والمتوسط. على ان اثر العوامل الداخلية والخارجية والتي تطبع العلاقات المغربية الإيرانية بطابعها الخاص والمؤثر، تحتاج منا لفك رموزها وسبر اغوارها ان نقدم مقارنة وتحليل موضوعي عبر الاجابة عن التسؤلات التالية والتي تطرح نفسها بشدة على المشهد المغربي الإيراني:

- ما الأثر الداخلي في مسار العلاقات المغربية الإيرانية حاضرا ومستقبلا؟
- ما دور النظامين السياسيين المغربي والإيراني في رسم ملامح هذه العلاقة؟
- ما اثر ارتباط النظامين السياسيين المغربي والإيراني(بالبيت النبوي)على علاقتهما؟
- ما الموقف الشعبي الداخلية على المنحى الذي تأخذه العلاقات المغربية الإيرانية؟
- وما هي استراتيجية(روحاني) لتحسين صورة ايران داخليا وخارجيا ؟

- ما الأثر الاقليمي على العلاقات المغربية الايرانية؟
- ما اثر الاصطفاف المذهبي في المنطقة العربية على العلاقات المغربية الايرانية ؟
- ما الأثر الدولي على العلاقات المغربية الايرانية؟
- ما هي اهم الملفات التي تشكل نقاط لالتقاء او التقاطع حاضرا ومستقبلا ؟
- ماهي مؤشرات عودة العلاقات المغربية الايرانية؟

المبحث الاول: الأثر الداخلي على العلاقات المغربية الايرانية:

للمتغيرات الداخلية دور بارز في التأثير على طبيعة وأسلوب وعمل السياسة الخارجية وما ينعكس بذلك على مسيرة العلاقة بين الدول سواء بالاتجاه السلبي التي تدفع السياسة الخارجية وعملها إلى التدهور أو بالاتجاه الايجابي التي يمكن أن تعمل باتجاه التطور والتقدم. وعلى هذا الاساس سنبين اهم السمات الرئيسية في النظامين المغربي والايراني واهم الفاعلين السياسيين في الداخل لكلا البلدين.

اولا- على الصعيد المغربي:

1- المؤسسة الملكية: تحظى المؤسسة الملكية بالمغرب بمكانة عالية ورفعة ما بعدها رفعة، دستوريا وسياسيا وثقافيا، إنها القلب المحرك لجميع أعضاء الجسم السياسي المغربي ومؤسساته، والعقل المدبر لتوجهات البلد الكبرى داخليا وخارجيا، عبر عنها الملك الراحل (الحسن الثاني) "بأنها صنعت المغرب"، إنها المؤسسة التي تتدخل في كل الحقول الدينية والدينيوية.⁽⁶⁾

إن السمات الدينية للسلطة الملكية المغربية، تتلخص أساسا في النسب العلوي الشريف وفي البيعة، وبدخول المغرب المرحلة الدستورية التي ترتب عنها دسترة إمارة المؤمنين وذلك في مختلف الدساتير المغربية المتعاقبة من (1962 الى 2011)⁽⁷⁾ والملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.⁽⁸⁾ ويعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب.⁽⁹⁾ وتتمتع الملكية في المغرب بصلاحيات دستورية واسعة ، لكنها تنازلت في جزء منها بعد أحداث الربيع العربي لفائدة الحكومة في دستور العام 2011 ، بيد أن المشروعية التي تكتسبها من النسق الرمزي تمكنها من صلاحيات لا محدودة تستعملها وقت الضرورة.⁽¹⁰⁾

2- المؤسسة الحزبية: تعمل الأحزاب السياسية وفقا للدستور المغربي على تأطير المواطنين وتكوينهم سياسيا في ظل المبادئ الكبرى للمغرب (النظام الملكي، الدين الإسلامي، والوحدة

الترابية). والأحزاب السياسية المغربية هي ليست منافسة للملكية أو ند لها ، فالأحزاب تستمد مشروعيتها أصلا من النظام الملكي ، والقوى السياسية التي لا تعترف بالنظام الملكي لا يسمح لها بموجب الدستور بإنشاء حزب سياسي رسمي ، كالحال لدى جماعة العدل والإحسان ، وهي دعامة ومعين له في تسيير أعباء الشأن العام، دون أن تستطيع الخروج عن التوجهات الكبرى للدولة التي يرسمها الملك.(11)

وإذا كانت الملكية تحظى بمكانة خاصة لدى المغاربة فإن الأحزاب السياسية على النقيض من ذلك. إذ يمثل البرلمان في المخيلة المغربية ، صورة سلبية ، جعلت هذه الصورة السلبية للأحزاب السياسية في المغرب ، الكثير من المواطنين يعتقدون أنها لا تستطيع إدارة البلاد بدون الملك.(12) ويبدو أن حزب العدالة والتنمية الذي يرأس زعيمه(عبد الإله بنكيران)الحكومة المغربية الحالية منذ العام 2011، بفضل شعبيته وإجادته للعب مع القصر، استرد بعض القيمة للأحزاب السياسية، لكن في آخر الأمر لا يستطيع أن يخرج عن توجهات الملك.(13)

في الحقيقة يصعب تصنيف النظام المغربي بواسطة المعايير السياسية الحديثة ، إذ هو يجمع بين التراث الإسلامي(إمارة المؤمنين) والحكم السلطاني(الملك بالوراثة) والديمقراطيات الغربية (التعددية السياسية) ما خلق سجلا دستوريا. إذ يرى البعض أنه أصبح لدى المغرب ملكية برلمانية بدءا من دستور 2011، وإن كانت لا تشبه الملكيات البرلمانية المتعارف عليها مثل بريطانيا وإسبانيا ، التي يسود فيها الملك ولا يحكم ، إلا أن طبيعة المجتمع المغربي وخصوصية البلد تقتضي ملكا يسود ويحكم بالإضافة إلى تعددية سياسية وحكومة لها صلاحيات معقولة. بينما آخرون يرون أن النظام في المغرب هو نظام ملكي خالص شكلا ومضمونا ، وما الأحزاب السياسية سوى طلاء ديمقراطي لتصدير صورة حديثة خارج البلاد.(14)

ثانيا - على الصعيد الإيراني:

يتרכب النظام الإيراني من عدة مؤسسات غير تقليدية في الأنظمة السياسية، إذ يوجد في إيران عدة هيئات تؤثر في السياسة الداخلية والخارجية، حيث النظام السياسي متعدد الأقطاب، وثمة قوى فاعلة عديدة ترسم سياسة البلد يمكن أن يطلق عليها مصادر اتخاذ القرار، وأهم هذه المؤسسات:

1- المرشد أو القائد: وهو أعلى سلطة في الدولة، وصاحب القرار والصلاحيات الكبرى، وينبع ذلك من نظرية (ولاية الفقيه). (15)

2- رئاسة الجمهورية: رئيس الجمهورية هو أعلى منصب رسمي في الدولة بعد منصب القيادة (16). ومجلس الوزراء أو الحكومة يتبع سلطات رئيس الجمهورية، بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء (17). ويرأسه رئيس الجمهورية أيضاً (مجلس الأمن القومي) ويعد مصدراً للسياسة الخارجية ومراقباً لتحركاتها ومواقفها، وتعيين السياسات الدفاعية الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد. (18)

3- مجلس الشورى: وهو مجلس تشريعي ورقابي يمارس دوراً هاماً في السياسات الخارجية. (19)

4- مجلس صيانة الدستور: المهمة الرئيسية للمجلس هي مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية والدستور. (20)

5- مجمع تشخيص مصلحة النظام: ويقوم بفض النزاعات بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى إذا رفض الأول توصيات الثاني، وشريكاً للمرشد في اتخاذ القرار ومستشاراً له ويقوم المرشد بتعيين جميع أعضاء المجمع الدائمين والمؤقتين. (21)

من هنا نلاحظ إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي تفاعل عدة مؤسسات رسمية وكذلك عدة عوامل داخلية وخارجية. ويتميز النظام السياسي الإيراني عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، وهي وجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" تتربع على قمة هرم السلطة ويخولها الدستور الإيراني صلاحيات واسعة. (22)

ويعد منصب المرشد أو القائد في إيران أعلى منصب في اتخاذ القرارات المهمة بشأن السياسة الخارجية الإيرانية. أما الدستور الإيراني فما هو إلا تفويض من الولي الفقيه للسلطات الثلاثة لمزاولة بعض صلاحياته، لأن الشريعة تمنحه مطلق الصلاحيات، ولذلك فمن حقه التدخل في صلاحيات أية سلطة من السلطات الثلاثة حتى لو خالف ذلك القانون (23) ويسمى ذلك "الأمر الولائي" (24). ويشغل الولي الفقيه منصب القائد الأعلى للثورة في الوقت نفسه (25)، ما يعني أن الدستور وحدّ الشرعيتين الدينية والثورية السياسية في قيادة واحدة. وقد انعكس هذا الدمج على اختزال دور المؤسسة الدينية في صناعة القرار في

"مؤسسة ولاية الفقيه"، وانعكس كذلك على تحالفه مع مؤسسة الحرس الثوري ليمثلاً تحالفاً إستراتيجياً يمسك بمفاصل صنع القرار. (26)

ومع ذلك يمكن ان نؤشر عدة متغيرات طرأت على السياسة الإيرانية، بعد أن أصبح (حسن روحاني) رئيساً لإيران بعد (أحمدي نجاد) العام 2013، وبحسب البرنامج الانتخابي لروحاني، وبالنظر إلى تكوينه واهتماماته، فإن التغييرات تمكن في ثلاث مستويات: (27)

1- مفهوم مرن للأمن القومي في العلاقة مع المكونات الداخلية للشعب الإيراني، ينسجم مع الحريات والحقوق، ولا يضر بمبدأ النظام العام.

2- تحسين العلاقات الخارجية لإيران مع دول الجوار، وتحديد منطقة الخليج ، وبشكل أكبر مع السعودية، ليني بذلك جسراً بين طهران والرياض لإعادة ضبط الأمن الإقليمي، وقد تفسر ردود الفعل الإيرانية الهادئة حيال الأزمة اليمنية والعملية العسكرية العربية بقيادة السعودية ضد الحوثيين، في إطار هذه التوجهات.

3- تسريع وتيرة الحوار مع الغرب في الملف النووي. ورفع العقوبات ، وهو ما اثمر عن توصل لاتفاق لوزان مع مجموعة (1+5) مطلع نيسان 2015.

أن حدوث تحول سياسي في إيران لا يعني أن السياسة الخارجية سوف تتغير بشكل سريع وكلي ، فذلك رهن بقدرة الرئيس الإيراني على نسج علاقة منسجمة ومتكاملة مع مرشد الثورة، علماً أنه يحظى بتلك الثقة ، ويمكنه استثمارها في ذلك الاتجاه. كما ويشكل ارتفاع منسوب الطائفية في المنطقة تحدياً كبيراً أمام الرئيس الإيراني ، خاصة بعد تطور الأحداث في اليمن وقيام السعودية بضرب الحوثيين في عملية (عاصفة الحزم) في آذار 2015 ، مما يفرض دوراً سياسياً إيرانياً لتسريع اتفاق (جنيف 2) لحل الأزمة السورية ، ووقف العنف والاحتكام إلى الحوار وصناديق الاقتراع. (28)

ان اهم ما يميز العلاقات المغربية الإيرانية هو توافر بعض الانسجام في المقومات الحضارية والثقافية بين البلدين، اذ يتميز الشعب المغربي بحبه لآل البيت ومثله الشعب الإيراني، إضافة إلى أن الأسرة الملكية الحاكمة في المغرب تعود جذورها لشجرة الإمام الحسن حفيد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وسليل آل البيت الكرام. (29) وهذا يفرض وجود نوع من التماثل بين النظامين السياسيين المغربي والإيراني، فكلا النظامين يعتمدان على الشرعية الدينية السياسية والانتماء الى النسب العلوي الشريف. والملك المغربي يلقب بأمر المؤمنين أي الوصاية على المسلمين ليس فقط في المغرب وحسب، وفكرة

القداسة التي يحظى بها متولي إمارة المؤمنين في الدستور المغربي، تلتقي مع تصور البيعة لفكرة العصمة التي تعتبر الإمام شخصاً مقدساً وتنزهه عن الانزلاق في الخطأ حتى ولو تعلق الأمر بالممارسة السياسية المحكومة بمنطق النسبية.⁽³⁰⁾ وفي الجانب المقابل، يعبر عن المرشد الحالي لإيران (علي خامنئي) الذي تولى منصبه العام 1989م، بعد وفاة الإمام (الخميني) انه ولي أمر المسلمين⁽³¹⁾. ما يمنحه شرعية دينية دستورية لزعامة مسلمي إيران ومسلمي العالم الإسلامي. وتضفي هذه الرؤية بُعداً مقدساً على نظام "ولاية الفقيه" ينعكس على صناعة القرار في إيران، حيث يتجلى بالصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الولي الفقيه والقائد الأعلى للثورة⁽³²⁾. ويمكن لهذه العناصر ان تكون كفيلة بإضفاء مزيد من التنسيق وتحقيق نوع من التقارب الدبلوماسي والسياسي في القضايا التي تهم العالم العربي والإسلامي بين البلدين، كما أن الانفتاح على المغرب من شأنه أن يخفف من حدة الاحتقان والتوتر الذي تعاني منه الجمهورية الإسلامية الإيرانية في علاقاتها مع الدول العربية في المشرق العربي، خاصة السعودية ومصر، فالعلاقات ما تزال تتسم بالحذر، إذ ينظر إلى العلاقات مع إيران من مدخل أمني، أي حل الهواجس أو الخلافات الأمنية قبل إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية كاملة، كما يمكن لإيران ان تستفاد من شبكة العلاقات الدبلوماسية المغربية في أوروبا وأمريكا اللاتينية والعلاقات الأهم والمميزة التي تربط المغرب بالولايات المتحدة، لاسيما في الملف النووي الإيراني واحداث الازمة السورية والعراق واليمن وحزب الله في لبنان وملفات اخرى⁽³³⁾.

ومن جانب آخر نلاحظ مجموعة من ردود الافعال من قبل الاحزاب السياسية المغربية والتي تعكس التفاعلات على الساحة الداخلية المغربية، والتي تراوحت بين المؤيد لعودة العلاقات مع طهران، والناقد لاسباب قطعها، من جهة، وبين من يرحب بقرار قطع العلاقات مع طهران، الراض لعودتها، قبل استيفاء جميع الاسباب التي قادت الى قطع العلاقات في بدء الامر. ثم ان الحرب ضد الحوثيين في اليمن ومشاركة المغرب فيها القت بضلالها على الداخل المغربي وانعكست على رؤية البعض لمستقبل العلاقات المغربية الإيرانية:⁽³⁴⁾

1- حركة التوحيد والإصلاح: سارعت إلى تأييد موقف الحكومة المدافع عن سنية المغرب ووحدته العفائية، وقالت على لسان (مولاي عمر بن حماد) نائب رئيس الحركة: "إن الوحدة المذهبية للمغرب شيء ثابت ولا يجوز التفريط فيه. وأنه من الحزم الدفاع عن الأمن الروحي والسياسي للوطن والمواطنين".

2- جماعة العدل والإحسان: عبر عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية (عمر أحرشان) أسفه لتسرع المغرب في قطع العلاقات مع إيران، مضيفاً أنه: "كان يمكن أن يقتصر على تجميد مؤقت أو ما شابه ذلك دون الوصول إلى قطع العلاقة نهائياً".

3- حزب العدالة والتنمية: تأسف للدواعي التي أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإيران، ويرجو استئناف العلاقة بينهما في إطار ما يقتضيه ذلك من الأخوة الإسلامية والاحترام المتبادل. ويذكر أن برنامج حزب العدالة والتنمية، يطمح إلى تعزيز علاقة المغرب بإيران.

4- رابطة علماء المغرب العربي: "تابعت باهتمام تطورات الأوضاع المتسارعة في اليمن، وعملية (عاصفة الحزم) العسكرية. كما وتحذّر الرابطة النظام في إيران من مغبة محاولاته بسط هيمنته على البلاد الإسلامية، وما ينجر عن ذلك من فتن وحروب وتقاتل". (35)

5- وبالمقابل نرى ردود فعل رافضة للمشاركة المغربية في عملية (عاصفة الحزم) فقد انطلقت حملة من داخل مواقع التواصل الاجتماعي، تحت اسم (مغاربة مع اليمن ضد العدوان الامبريالي الصهيوني الخليجي الرجعي)، وتضم فعاليات (مغربية يسارية وشيعية)، دعت إلى "تحرك ميداني فعال من أجل وقف المذبحة". كما استنكر الشيعة المغاربة، ممن يطلقون على أنفسهم (شيعة المغرب الأقصى) ما يقولون: "العدوان الهامجي الغاشم للحلف الصهيوني مع الرجعية العربية الخليجية على اليمن الشقيق"، حيث طالبوا بسحب المغرب لمشاركته العسكرية في قصف مواقع تابعة للحوثيين في اليمن، ضمن عملية (عاصفة الحزم) وطالبوا بالضغط على الحكومة والبرلمان من أجل سحب كل الجيوش المساهمة في هذه الحرب وفي مقدمتها سحب المغرب مشاركته.

6- (الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب): استنكرت "العدوان العسكري الذي تشنه أنظمة رجعية من ضمنها المغرب، بزعماء السعودية ودعم الامبريالية الامريكية والفرنسية والبريطانية والكيان الصهيوني"، مطالبة الدولة المغربية بالانسحاب من "التحالف الرجعي باعتباره يشكل وبالا على الشعب اليمني ويسيء للشعب المغربي".

7- الحزب الاشتراكي الموحد: انضم للرافضين للمشاركة المغربية في الحرب على الحوثيين باليمن، حيث أعلنت أمينته العامة، (نبيلة منيب)، رفض حزبها الصريح "لأي مشاركة مغربية في العدوان على اليمن، أو تقديم أي من أشكال الدعم العسكري للتحالف الخليجي

الرجعي والإمبريالي". ودعت إلى الحوار بين مكونات الشعب اليمني، و"تعزيز دور الأمم المتحدة، وسحب جميع القوات الأجنبية من اليمن". (36)

المبحث الثاني: الأثر الإقليمي على العلاقات المغربية الإيرانية:

أولاً- الدول المغربية:

في الحديث عن العلاقات المغربية الإيرانية يقع التركيز عادة على علاقات طهران مع الجزائر والرباط، لأن هذين البلدين هما مركز الثقل في المغرب العربي، سكانيا ومن ثم سياسيا واقتصاديا وتجاريا. ولأن علاقات أي دولة مع هاتين الدولتين الجارتين في الوقت ذاته مسألة صعبة ومعقدة إلى حد كبير، ونادرا ما يحدث فيها توازن وثبات. والسبب هو قضية الصحراء الغربية التي تعدّ حجر الزاوية في العلاقات المغربية الجزائرية، إذ تعد قضية الصحراء محل خلاف وتباين حاد في وجهات النظر بين البلدين. (37)

وإذا كان الكلام عن العلاقات المغربية الإيرانية فلا بد من البدء بالعلاقات الجزائرية الإيرانية والتي كانت متميزة في عهد الشاه فقد رعت الجزائر اتفاقا إيرانيا عراقيا حول الخلافات الحدودية (اتفاقية الجزائر) (38) وسارعت الجزائر إلى الاعتراف بثورة (الإمام الخميني) ونظام الجمهورية الإسلامية العام 1979، والمرحلة الوحيدة التي شهدت تازما في تاريخ العلاقات بين البلدين كانت في عهد رئيس الوزراء الجزائري الأسبق (رضا مالك) الذي اتهم إيران بدعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ سياسيا وإعلاميا، وانتهى الأمر إلى قطع الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع طهران في مارس/آذار 1993، واتهام إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية. مما أدى إلى تخلي الجزائر عن رعاية المصالح الإيرانية في الولايات المتحدة. (39)

وفي سنوات التي أعقبت الحرب الأهلية في الجزائر بدأت خطوات إعادة الدفاء في العلاقات بين البلدين، حيث توجت بإعادة العلاقات الدبلوماسية في أيلول العام 2000، وتم تبادل السفراء في أكتوبر/تشرين الأول 2001. وظلت علاقات البلدين تعرف المزيد من التنسيق والتقارب خصوصا أن الرئيس الجزائري (عبد العزيز بوتفليقة) أكد على حق حكومات الجنوب في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، مما يعني ضمنا الوقوف إلى جانب إيران في موضوع ملفها النووي. (40) أعقب ذلك في العام 2010، التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة في مختلف المجالات (كالسكن، والزراعة، والتعليم العالي، وتوسيع الإطار القانوني لعمل رجال الأعمال البلدين، والخروج بخارطة طريق توطر العمل المشترك بين

الجزائر وإيران). وهكذا تستفيد الجزائر اقتصاديا وتجاريا وتتمدد شرقا، وهو أمر يروق لبعض دوائر صنع القرار في الجزائر لأنها غير مرتاحة للتوجه فقط نحو الضفة الشمالية للمتوسط ثقافيا وسياسيا واقتصاديا. بينما تستفيد إيران دفاع الجزائر عن سلمية المشروع النووي الإيراني أمام الولايات المتحدة التي تجمعها بالجزائر علاقات وطيدة تتشابه فيها قضايا أمنية واقتصادية وسياسية⁽⁴¹⁾. ويمكن ان نعزو الاتفاقيات بين الجزائر وإيران إلى رغبة إيران في أسواق جديدة تخفف عنها الحصار، اما رغبة الجزائر في تلك العلاقات فلأنها تدرك أهمية إقامة صلات وروابط مع دولة إقليمية واعدة في المنطقة من خلال طموحاتها النووية والاقتصادية والسياسية.

اما فيما يتعلق بموريتانيا، الجارة الجنوبية للمغرب، فهي تكتسي بأهمية إستراتيجية بالنسبة لإيران خاصة بالنسبة لمشاريعها المستقبلية في غرب إفريقيا. اذ أن عودة الدفء إلى العلاقات الموريتانية الإيرانية، تزامن مع قيام المملكة المغربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران. ثم كان لطرد السفير الإسرائيلي من نواكشوط، الاثر البالغ للدفع بوتيرة العلاقات الايرانية الموريتانية نحو آفاق متنوعة، فقد قامت إيران ببناء مستشفى في العاصمة الموريتانية نواكشوط كان يبني بتمويل من الحكومة الإسرائيلية واللجنة اليهودية الأمريكية⁽⁴²⁾. وعندما زار الرئيس الموريتاني (محمد ولد عبد العزيز) إيران في يناير 2010، نوه المرشد الأعلى للثورة (علي خامنئي) بقطعه للعلاقات مع إسرائيل، كما شكره (احمدي نجاد) أيضا علي الدعم الذي تقدمه موريتانيا لإيران على الساحة الدولية. وتم وضع ترتيبات للتعاون بين البلدين في مجالات التعدين، والبنوك وخدمات التأمين، وتتطلع إيران إلى سوق تصديرية جديدة في موريتانيا وتطوير التعاون بين البلدين لمجالات اقتصادية. اما في مجال التعاون العسكري فقد زوت ايران موريتانيا بأسلحة مصنعة في ايران من بينها منظومات صواريخ ارض- ارض متوسطة المدى وشبكة دفاعات جوية وأسلحة فردية ومعدات وناقلات جنود وتم شحن الصفقة بشكل سري لكي لا تتثير مخاوف دول الجوار لموريتانيا. وعلى ما يبدو ان التقنية السياسية والعسكرية وضعت بيد الايرانيين اوراق استراتيجية مكنتهم من تحقيق مكاسب استراتيجية اقليمية ودولية.⁽⁴³⁾

ثانيا- دول مجلس التعاون الخليجي:

امتازت العلاقات المغربية مع دول المجلس الخليجي بالتعاون في مجالات الطاقة والاقتصاد والمجالات الامنية والعسكرية ومنذ عقود واكبت تشكل دول المجلس الست وبناء

مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية. فمنذ بداية ثمانينات القرن الماضي وضعت المملكة المغربية خبرتها العسكرية تحت تصرف القوات المسلحة في دول الخليج، إذ ساهم خبراء عسكريون مغاربة في تأسيس وحدات عسكرية لبلدان خليجية وفي تدريب العسكريين والضباط الخليجيين وأسهموا في وضع مناهج دراسية لكليات حربية في عدد من الدول الخليجية. (44)

ومع ان العاصمة المغربية الرباط يفصلها عن الخليج مسافة تفوق حوالي (5000 كلم) الا ان هذا لم يمنع من تشكل شبكة مترابطة من المصالح المشتركة بين المغرب ودول الخليج اسهمت في وضع المغرب في اولويات التوجهات الاستثمارية الخليجية في شمال افريقيا وإشراكه كطرف فاعل في منظومة الازمات العربية الشرق اوسطية. (45)

اما إيران فهي تطمح، لما تملكه من مقدرات بشرية وثروات طبيعية (النفط والغاز الطبيعي) ومساحة شاسعة من الارض ومتحكمة بمدخل الخليج العربي، إلى لعب دور الفاعل المؤثر على الساحة الاقليمية والدولية. وقد اتسمت العلاقات الايرانية الخليجية بفترات من الانفتاح الحذر واخرى من التأزم (46). وفي هذا السياق جاءت دعوة دول المجلس للمغرب للانضمام اليهم العام 2011 (47). ومع ان الانضمام لم يتم الى يومنا هذا الا ان الدعوة تحمل دلالات كبيرة، وتلخص الحالة التي هي عليها العلاقات المغربية الخليجية. اذ ان دول المجلس الخليجي بدأت تشعر بأن تكبير مظلتهم يحميهم أمنياً وعسكرياً وسياسياً بدلاً من الاتكال على التحالف مع الغرب وبالأخص مع الولايات المتحدة (48). وقد ظهر ذلك بشكل اكثر وضوحاً عبر مشاركة المغرب في (عملية عاصفة الحزم). كما إن الظرفية التي تعيشها الملكيات العربية، في ظل احداث (الربيع العربي)، أصبحت تفرض هذا النوع من التحالف. فمصلحة دول الخليج تبرز في إطار إقامة نادي جديد للملكيات العربية. يدعم ذلك بروز جوانب سياسية وأمنية أكثر حساسية وأهمية بالنسبة إلى دول الخليج من الجوانب الاقتصادية. وهي تعد خطوة استباقية للحفاظ على الاستقرار السياسي، خاصةً بعد احداث البحرين فهناك قلق خليجي من الاحداث التي تشهدها المنطقة العربية، والتي إن استطاعت الإطاحة بأي من الأنظمة الملكية، فستصبح قدوة للمعارضة الخليجية، ما يهدد استقرار دول الخليج (49).

ان خصوصيات المنطقة العربية، على مستوى الارتباطات الدينية، في إطار التوجه (السنّي أو الشيعي)، سيكون له انعكاس، إذا ما اعتبرنا التهديد الذي تشكله بعض الدول في

المنطقة، خاصة إيران، في وجود (أغلبية شيعية في البحرين، والمنطقة الشرقية من السعودية)، ولذلك، فإن أهمية العلاقة مع المغرب يمكن أن يكون له تأثير إيجابي، ويلعب دور الداعم لموقف دول الخليج التي تسعى إلى أحداث توازن استراتيجي إقليمي مع إيران. فعدد سكان المغرب إلى سكان بلدان التعاون الخليجي، يقارب عدد سكان إيران (50). والمغرب يمتلك خبرة مهمة في الميدان العسكري، وكفاءات متفوقة في ميادين التكنولوجيا، بالتالي فإن المغرب يشكل نوعاً من الدعم لمواجهة أي اعتداء محتمل من طرف إيران. فالمغرب يبادر إلى إرسال قوات عسكرية للمساهمة في استقرار بعض دول الخليج (51)، ولا بد أن تكون هناك شرعية لهذا الوجود العسكري هناك، إذ إن إلحاق المغرب بمجلس التعاون الخليجي يمنح التواجد العسكري المغربي هناك نوعاً من المشروعية. (52)

إن عدم القدرة على تفعيل اتحاد المغرب العربي، على خلفية النزاع حول الصحراء الغربية، تدفع المغرب باستمرار لتعميق علاقاته بدول الخليج، إذ من المقرر أن يقلب العامل الخليجي وتأييده الاستراتيجي للمغرب المعادلة في الصحراء. وفي هذا السياق، ربما سيجد المغرب في هذا الإطار الجديد للتعاون، متنفساً جديداً لاستقطاب الاستثمارات، وتطوير علاقاته الإستراتيجية. فيكفي أن نذكر أن عدد المستهلكين في المغرب يبلغ حوالي (35 مليون)، أي ما يعادل تقريباً عدد سكان دول مجلس التعاون. فدول الاتحاد ستستفيد من سوق استهلاكية مهمة، ويتمتع المغرب، وهو مستورد صافٍ للنفط والغاز يعتمد بشدة على السياحة، بتدفق متواصل من الاستثمارات الخليجية، خاصة في مجالات البنى التحتية. ويمكن الاستفادة من فرص الاستثمار التي يوفرها الاقتصاد المغربي الصاعد في منطقة شمال إفريقيا، مما يعني كذلك أن المغرب يمكن أن يشكل بوابة اقتصادية إلى هذه الدول، وكذلك بوابة إلى أفريقيا، إضافة إلى موقع المغرب الجيوسياسي، الذي يمكن أن يشكل بوابة سياسية واقتصادية بامتياز إلى دول الاتحاد الأوروبي. (53)

إن المشاركة المغربية في عملية (عاصفة الحزم) (54)، عبر تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة إلى التحالف، في بعده السياسي والمعلوماتي واللوجستي والعسكري، رغم البون الجغرافي الشاسع يطرح أكثر من تساؤل خاصة الدوافع المحيطة بها وما تفضي إليه من خلاصات عامة تُساعد على تفكيك المشهد الإقليمي العربي (55). ويمكن أن تبرر هذه المشاركة لوجود الأسباب التالية:

1- مكانة دول الخليج في سياسة المغرب الخارجية: فحماية أمن الخليج أحد ثوابت السياسة الخارجية للمغرب، وبالعودة إلى تاريخ العلاقات المغربية الخليجية يظهر أمن الخليج جزء من الأمن القومي المغربي، على أن ذلك التقارب إزداد أكثر في السنوات الأخيرة نتيجة دعامتين أساسيتين: الأولى، المستوى الكبير الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية المغربية الإماراتية والعلاقات المغربية السعودية، والثانية، مقارنة دول مجلس التعاون الخليجي التي ترى المغرب جزءا من التنظيم الإقليمي للمجلس. (56)

2- تهديد النفوذ الإيراني لدول المنطقة (السنية): يرى المغرب انه يدافع عن الأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية، من خطر جماعة الحوثي التي تدين بالولاء لإيران. (57)

3- مقتضيات الشرعية الدولية: المغرب يشارك في العملية العسكرية دفاعا عن الشرعية الدولية، فقد وجه الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي)، طلبا للتدخل لإنقاذ اليمنيين من خطر حرب عرقية، تقودها الحركة الحوثية وقوات الرئيس السابق (علي عبدالله صالح) التي أسقطت الرئيس والحكومة. وهو ما سيشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين ، بحسب قرارات مجلس الأمن، وهذا ما يستوجب مساندة المغرب لدول مجلس التعاون الخليجي لرد التهديد. خاصة ان العملية تحظى بدعم دولي من طرف القوى الدولية الكبرى، كالاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية والقوى الإقليمية كتركيا وباكستان ، إضافة إلى تأييد منظمة الأمم المتحدة. (58)

4- الاتفاقيات العسكرية الموقعة مع الإمارات: ارتباط المغرب باتفاقيات عسكرية مع الإمارات العربية المتحدة والسعودية، تتضمن بنود الدفاع المشترك ورد المخاطر المُحتملة. فالمغرب يعتبر أمن دولة الإمارات جزءا من الأمن القومي المغربي. إضافة إلى مشاركة المغرب في محاربة إرهاب (تنظيم الدولة الإسلامية داعش) في العراق وسوريا ومحاربة الحوثيين في اليمن. (59)

5- موقف متشيعي الخط الرسالي المغربي: يعد المغرب، موقف (مجموعة الخط الرسالي الشيعية) والتي أبدت تضامنا مع الحوثيين، الذي يعني (ولاء للشيعية ولمرجعية المرشد)، مؤشرا مقلقا. (60)

ويسعى المغرب من خلال هذه المشاركة إلى كسب صُنَاع القرار في دول الخليج خاصة مع وجود ملفات عالقة كقضية الصحراء بينها وبين الجزائر، والتي طالما كان الصراع حولها

دبلوماسيةً بالأساس، فالدعم سيكون له بالضرورة ما يقابله في المستقبل سواء على الصعيد الدبلوماسي أو حتى على المستوى الاقتصادي.

المبحث الثالث: الأثر الدولي على العلاقات المغربية الإيرانية:

تخضع التصورات الأمريكية منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين لمنطقة المغرب العربي بشكل مرجعي لرؤية وزير الخارجية السابق (هنري كيسنجر)، الذي وضع تقسيماً إدارياً لمناطق العالم، الحق بموجبه المنطقة المغربية بمنطقة الشرق الأوسط، وبقيت على أثره نفس درجة الاهتمام بمنطقة المغرب العربي إلى عهد الرئيس الحالي (باراك أوباما) (61). أن إلحاق منطقة المغرب العربي بمنطقة الشرق الأوسط يهدف بالأساس إلى جعل التحولات السياسية والإستراتيجية الحادثة في منطقة الشرق الأوسط سبباً مباشراً في التأثير على المنطقة المغربية، التي تشترك في الكثير من خصائصها السوسولوجية والدينية مع الدول العربية الشرق أوسطية. (62)

ان اختيارات النظام الملكي المغربي السياسية المعتدلة، ومواقفه من أبرز القضايا الدولية كالإرهاب خاصة بعد إحداث الحادي عشر من أيلول العام 2001، ظلت تقربه من الولايات المتحدة كشريك إقليمي، إذ حرصت الملكية المغربية على الارتباط ومسيرة الإدارة الأمريكية في بحث دائم عن قضايا مشتركة برهن من خلالها على وحدة الرؤيا والدعم اللامشروط، وهذا الرهان في السياسة المغربية شكل موقفاً متقدماً للملك (محمد السادس). إذ كان للنظام الملكي المغربي دوراً في الترتيبات السياسية والأمنية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، عبر دعمها أو المشاركة فيها. (63)

أما عن العلاقة الإيرانية الأمريكية فقد تميزت بأنها علاقات قديمة تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر، ولم تكن العلاقات بين البلدين على قدر كبير من الأهمية حتى حقبة الحرب الباردة. وقد شهدت العلاقات العديد من التوترات في بداية الثورة الإيرانية العام 1979، وزاد انهيار الإتحاد السوفيتي العام 1991، من التوجس الأمريكي حيال إيران. (64)

وقد أدى وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، إلى حدوث تغييرات جذرية في الاستراتيجيات الأمنية للولايات المتحدة، ومن هذا المنطلق تأثرت بشدة أيضاً العلاقات الأمريكية الإيرانية، حيث صنف (بوش الابن) إيران على أنها إحدى أضلاع (محور الشر)، وقد أصبح الملف النووي الإيراني هو المحور الأساسي الذي تجري حوله التفاعلات الإيرانية الأمريكية، إذ تصر إيران على أحقيتها في امتلاك تكنولوجيا نووية، فيما تتهمها الولايات المتحدة بالسعي

لامتلاك سلاح نووي. إلا أن طهران وواشنطن كثيرا ما تتقارب مصالحهما ، وكانت أولوياتهما الإستراتيجية المشتركة قد جمعتهما خلال الغزو الأميركي لأفغانستان العام 2001، حينما أطيح بنظام طالبان. ثم إن إيران تعاونت عن كثب مع الولايات المتحدة لكسب التأييد بين السكان العراقيين ابان الغزو الامريكي للعراق العام 2003.(65)

ونظراً إلى مواقف البلدين فلن يكون هناك تنشيط لأي مشاركة ثنائية ما لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل بشأن القضية النووية ، اذ يعد الاتفاق النووي عاملاً محورياً في تحديد مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران. وبالفعل فقد لاحت بوادر الحل في بيان لوزان المشترك بشأن البرنامج النووي في نيسان 2015، بعد مفاوضات بين ايران ومجموعة (1+5)، اذ تم الاتفاق على حق ايران في تخصيب اليورانيوم على اراضيها للاغراض السلمية ، وسيوضح مدى نجاح هذا الاتفاق بعد العودة الى المفاوضات بعد اشهر. وجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني (أي العقوبات) قد تلغى إذا تم التوصل إلى اتفاق نووي.(66)

وتنظر ايران للمغرب على انه واحد من الأقطار الإسلامية الرائدة والوازنة عالميا ، بينما يعتبر المغرب إيران قوة إقليمية جديدة دخلت مرحلة التنافس الدولي على شمال إفريقيا إلى جانب قوى جديدة أخرى هي (تركيا وإسرائيل والصين)، إضافة إلى القوى التقليدية (أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا). فإيران باتت تدرك جيدا أن قرب منطقة المغرب العربي من أوروبا وامتلاكها موقعا استراتيجيا على ضفاف البحر المتوسط جعل المنطقة محل تنافس دولي وعالمي كبير للسيطرة على موارد هذه الدول ، التي تعتبر من جهة أخرى بوابة على القارة الإفريقية الغنية بالموارد ، ومعبرا هاما لهذه الموارد التي تحتاجها الدول الصناعية الكبرى ، وبما ان الحفاظ على المصالح الأمريكية يستوجب التصدي للقوى الدولية المنافسة وعلى رأسها الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي ، فقد دخلت موارد الدول المغاربية ضمن دائرة النفوذ الأمريكي ، التي تستوجب تواجدا أمريكيا كبيرا لحمايتها.(67)

والمغرب ومنذ حصوله على الاستقلال وقضية استكمال الوحدة الترابية وتأمين الحدود يعدان أهم محددات سياسته الدفاعية ، فالهدف الأساسي للدفاع المغربي يتمثل في تدعيم الاستقلال وتحرير الأراضي التي لا زالت خاضعة للاحتلال (استعادة مدينتي سبتة ومليلية والجزر المقابلة لهما بالساحل المغربي المتوسطي من السيطرة الاسبانية)(68)، إضافة إلى مشكلة الحدود التي ظلت قائمة بين المغرب والجزائر مما أضفى طابعا من التوتر على

علاقاته بجارته المباشرة التي شكلت خصمه التقليدي ، كما تقوم الولايات المتحدة بدعم برامج تحديث وإعادة هيكلة القوات المسلحة الملكية المغربية وتحسين نشاطها العسكري. عبر زيادة نسبة المبيعات من الأسلحة الأمريكية إلى المغرب.(69)

ومن المعروف ان المغرب حرص منذ عقود للحصول على دعم الولايات المتحدة في نزاع الصحراء الغربية، مقابل اشتراكه في خوض الحروب الامريكية، سواء كانت الحروب على الارهاب(اذ كان للمغرب دور مهم في محاربة الجماعات والتيارات الاصولية المؤهلة لإرسال متطوعين للقتال ضد القوات الامريكية في العراق وملاحقة العائدين منهم) او موافقته على استقبال عدد من المختطفين والمعتقلين لدى الاجهزة الامريكية للتحقيق معهم في السجون المغربية.(70)

ان امريكا تدفع دائما لتحقيق اهدافها دول الاطراف لتكون محل اختبار لتشجيع دول الجوار على القيام بالمثل، وفي هذا السياق يأتي قرار قطع العلاقات المغربية الايرانية. ولكن المغرب يعلم ان واشنطن حريصة على علاقاتها مع الجزائر ، نظرا للمصالح النفطية الامريكية في الجزائر مما يعني ان الادارة الامريكية لن تتخذ الموقف الصريح المساند للمغرب في ضمه للصحراء وستبقى تراوح في موقفها بالتأكيد على دعم قرارات بعثة الامم المتحدة وخطتها الخاصة بالصحراء، ولكن دون غلق الملف بشكل نهائي.(71)

ويبقى ملف الحرب على الإرهاب هو المعترك الابرز في رسم السياسات الخارجية لدول العالم المعنية بالأمر، اذ يعد التعاون في مكافحة الإرهاب نقطة اتقاق شديدة الأهمية من المنظار الأمريكي لقياس درجة تعاون الدول مع واشنطن، التي تدرك ان تكامل ادوار الدول في مكافحة الإرهاب يساهم في تحقيق أهداف السياسة الأمنية للولايات المتحدة من خلال تقاسم المهام وتشارك الأدوار مع الدول المغاربية وبالأخص مع المغرب، ومع ايران التي تتشارك معها الهواجس الامنية مع تمكن المتطرفين من احتلال اجزاء واسعة من سوريا والعراق المجاور لإيران، اذ تشكل ظاهرة الإرهاب احد أهم التهديدات الخطيرة على المصالح الأمريكية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، وتسيطر هذه التهديدات الخطيرة على تفكير النخب الأمريكية في واشنطن، التي تخشى استخدام تنظيم (القاعدة وداعش) العنف ضد المصالح الأمريكية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي (72).

اما فيما يخص التغيير الحاصل في دبلوماسية ايران ، فان الحقيقة الماثلة امامنا في سياق الحديث عن اجماع دولي على نبذ التطرف ومحاربة الارهاب ، تكمن في أن رباح

التغيير التي جاءت بها الانتخابات الرئاسية في إيران العام 2013، والتي أبعدت الجناح المتشدد كانت وراء اقتناع طهران بحتمية الانفتاح على الغرب ، وخاصة في الملف النووي ، وعلى جميع الدول التي تشهد العلاقات معها توترا ، كما أن المسؤولين في الرباط جذبتهم المتغيرات السياسية الجديدة في إيران وتحمسوا إلى فكرة إعادة الدفاء للعلاقات مع طهران.

المبحث الرابع: الاحتمالات المستقبلية للعلاقات المغربية الإيرانية:

هناك العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية الى جانب جملة من المحددات الجغرافية والسياسية والثقافية والاقتصادية، التي يمكن أن تجعل من التقارب الإيراني المغربي واقعا، او قد تؤدي الى استمرار حالة القطيعة والتأزم التي تلازم العلاقات المغربية الإيرانية منذ العام 2009، خاصة في ظل الواقع الإقليمي المتأزم في المنطقة العربية.

اذ ان هنالك اسباب وقضايا عديدة تتعرض باستمرار لتأثيرات داخلية وخارجية على الصعيدين الاقليمي والدولي، يمكنها ان تستمر متحكمة بمسار العلاقات المغربية الإيرانية لصالح استمرار حالة التأزم والقطيعة حاضرا ومستقبلا على المدى القريب والمتوسط :

- **السبب الاول:** في ما يخص قضية الصحراء الغربية القضية الالهة بالنسبة للمغرب، يبدو ان إيران مستمرة باتخاذ موقف إلى جانب البوليساريو، وهو ما يفسر لماذا أصبح الموقف الجزائري أقل حدة تجاهها أخيرا. الامر الذي يفسره المغرب على انه استهداف لوحده الترابية، وتسعى ايران الى مساومة المغرب في قضية الصحراء في مقابل دعم المغرب لصالح وجودها في الجزر الاماراتية الثلاث⁽⁷³⁾، الامر الذي يرفضه المغرب في الاساس⁽⁷⁴⁾. فلا يمكن للمغرب ان يخاطر بعلاقاته المتميزة والاستراتيجية مع دول الخليج حتى لو كان في ذلك الحصول على دعم ايران له في ضم الصحراء. فالظروف الحالية التي يمر بها المغرب تجعله في حاجة أكبر إلى علاقاته الخليجية وتحديدًا مع السعودية أكثر من حاجته إلى علاقات إستراتيجية مع طهران ، وعلاوة على ذلك فإن المغرب يراهن كثيرا على الموقف الامريكى والأوربي بالأخص الفرنسي الثابت في الأمم المتحدة خاصة في ما يتعلق بدعم المقترح المغربي الخاص بالحكم الذاتي الموسع في الصحراء الغربية ، وذلك ما يجعله متحفظا ، في هذه المرحلة ، بشأن إقامة علاقة مستقرة ومتميزة مع إيران التي تواجه حصارا غربيا وعقوبات دولية نتيجة برنامجها النووي.⁽⁷⁵⁾

فبالنسبة للمغرب أي حل للمعضلة على حساب مصالحه سيعرض نظامه السياسي إلى هزات غير محمودة العواقب خاصة وأن قضية الصحراء الغربية لعبت دورا كبيرا في دعم

الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية بالمملكة بعد عدة محاولات انقلابية ضد العاهل المغربي الراحل (الحسن الثاني)، فضلا على الاستثمارات الضخمة التي قام بها المغرب بالمحافظات الصحراوية، يضاف إلى ذلك المعطى الديمغرافي الذي تغير بشكل لافت نتيجة هجرة الكثير من سكان الشمال المغربي نحو مدن الصحراء الغربية. (76)

أما محاولة الجزائر تعزيز علاقاتها مع إيران وإقحامها في نزاع الصحراء الغربية، فهو يهدف إلى التأثير على المواقف الأمريكية والفرنسية والاسبانية بشأن هذا النزاع، أما إيران فيبدو أنها تدرس من جانبها، إمكانية توظيف هذا الملف من أجل كسب بعض النقاط في ما يخص صراعها مع الغرب حول ملفها النووي. خاصة وأن الولايات المتحدة وفرنسا لا تنظران بعين الرضا إلى التدخل الإيراني في قضية حساسة مثل قضية الصحراء الغربية، لأن هذا الملف له تأثير كبير على استقرار حلفائها بالمنطقة، خاصة المغرب وموريتانيا اللتان تربطها علاقات وثيقة مع باريس وواشنطن على جميع الأصعدة، وتحديدًا في المجال العسكري. ومع ذلك فإن تدخل إيران في نزاع الصحراء الغربية بشكل مباشر قد لا يكون من منظور الكثيرين في مصلحتها المباشرة على المدى المتوسط والبعيد، فالصراعات الداخلية ذات الطابع الانفصالي في إيران كثيرة، وقد يوظف ملف الصحراء الغربية من أجل النيل من استقرارها الداخلي. (77)

- **السبب الثاني:** تقارير دعم إيران لحركة التشيع في المغرب. ونشاطات ثابتة إيرانية، وبخاصة من البعثة الدبلوماسية الإيرانية بالرباط، ما اعتبره المغرب استهداف للمقومات الدينية للمملكة المغربية، والمس بالهوية الراسخة للشعب المغربي ووحدة عقيدته ومذهبه السني المالكي. (78)

- **السبب الثالث:** استمرار حالة التآزم والصراع في المشرق العربي بين إيران ودول الخليج، والتي لازالت تلقي بضلالها على العلاقات المغربية الإيرانية، فالتصريحات الإيرانية بخصوص عائدة البحرين لإيران كانت السبب لقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين العام 2009، ومع أن إيران حاولت التخفيف من حدة انعكاسات هذه التصريحات على علاقاتها الخليجية والعربية، إلا أنها لم تفلح في اقناع المغرب، إذ يوجد اتفاق ضمني بين دول الخليج والمغرب يقوم على التفاعل والتكامل في مجالات سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية. كما أن هنالك تقارب مغربي خليجي يتعلق بالموقف من إيران (79). فضلا عن ذلك الموقف الإيراني الداعم للنظام السوري، إذ يعد عقبة أخرى لا يمكن تجاوزها على المستوى الإقليمي

والداخلي أيضا حيث يرى الشارع المغربي ان ايران تمثل الداعم الاول للنظام السوري لما يقترفه من انتهاكات بحق الشعب السوري.(80)

ان دول الخليج تنظر الى ايران على انها تشكل تهديدا واضحا على وجودها، وان وجود المغرب ضمن دول الخليج سيشكل ذراعا لدول الخليج في القارة الافريقية، خاصة ان مع انحسار دور الجامعة العربية فلا بد من تحرك خليجي لضمان الاستقرار السياسي والامن. وقد ظهر ذلك بوضوح في قرار ضرب الحوثيين في عملية(عاصفة الحزم)في 26\12\2015، قبل العودة الى الجامعة العربية التي التأمت بعد الضربة الجوية في شرم الشيخ والتي جأت كأنها لتدعم الضربة بدون ان يكون للقمة العربية الخيار.(81)

- السبب الرابع: استمرار المفاوضات في الملف النووي الايراني بين ايران من جهة والولايات المتحدة والاتحاد الاوربي من جهة اخرى. اذ لا يحبذ المغرب، لما يعرف به من اعتدال في علاقاته الدبلوماسية التي تحضى بالتقدير على المستوى الدولي، اقامة علاقات دبلوماسية مع دولة لا تحترم التزاماتها الدولية او يصنفها الامريكيين على انها دولة تشكل تهديدا على السلم العالمي ، مما يجعل عودة العلاقات المغربية الايرانية في المستقبل مرهونة بتطور المفاوضات في الملف النووي الايراني او بمباركة من قبل الولايات المتحدة لهذه العلاقات.(82)

وتأسيسا على ذلك وضع المغرب عدداً من الشروط في سياق عودة العلاقات بين الجانبين، وتم تحديدها داخلياً بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب واحترام مقوماته الدينية والحضارية، وخارجياً في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج ذات الصلة بالمغرب. ويبدو من خلال السرعة والوتيرة التي يمضي وفقها مسار إعادة ترميم العلاقة أن هذه الشروط ما زالت تُدرس في طهران في انتظار عملية إخراجها سياسياً في المستقبل. وينبغي الإشارة إلى أن الشروط السابقة تندرج في إطار ما هو معلن، في حين يبقى موقف إيران من قضية الصحراء أحد أهم عناصر التفاوض المخفية والتي قد تكون ربما أهم الشروط في هذه المرحلة، وهو ما سيتكفل المستقبل القريب بإظهاره.

اما عن اهم مؤشرات استئناف العلاقات المغربية الايرانية في سياق تحليلنا لمعطيات التوافق بين البلدين، فقد تضافرت عدة مؤشرات في السنوات الأخيرة تشير إلى الاتجاه نحو إعادة ترميم العلاقة بين المغرب وإيران، منها ما هو مرتبط بالعلاقات المغربية الإيرانية التي وإن قطعت دبلوماسية فإننا لم نشهد طيلة هذه المرحلة تصريحات تتم عن توتر بين الدولتين

مما يسهل إمكانية التقارب⁽⁸³⁾ . ومنها ما يرتبط بتقارب مفترض بين إيران ودول الخليج مستقبلا وهو عامل سيشجع ويحفز على عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإيران، لكون أحد أسباب التوتر ارتبطت بموقف إيران من بعض دول الخليج. وقد يترجم ذلك من خلال اتفاقات أمنية واقتصادية وثقافية بين عدد من الدول العربية وإيران، والتي تصب جميعها في خانة الالتقاء المشترك في مواجهة التحديات المشتركة والمستجدات الراهنة. فإيران أصبحت مدركة أن ربح الطرف العربي والتعامل معه ورقة مفيدة بدل خسارته ، بموازاة تقاربها الحالي مع الولايات المتحدة بعد عقود من العداوة بينهما، في إطار من البراغماتية السياسية التي تنهجها إيران حاليا في ظل ولاية الرئيس الجديد(حسن روحاني). فطهران أصبحت أكثر وعيا بخطورة تحريك ورقة المذهب الشيعي لأنها تسم علاقتها مع جيرانها من البلدان العربية. خاصة بعد ضرب الحوثيين في اليمن من قبل تحالف عربي تقوده السعودية وتشارك فيه المملكة المغربية⁽⁸⁴⁾. ومنها ما يتعلق بالتقارب الأمريكي الأوروبي الإيراني الذي سوف يجعل من الدول العربية تعيد التفكير في علاقتها بإيران بحثا عن التوازن داخل المتغيرات الدولية الجديدة. ان عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإيران تفرضها متغيرات إقليمية ودولية على رأسها التقارب الغربي الإيراني خاصة بعد الاتفاق النووي الاخير في لوزان في نيسان 2015، الذي يلعب دورا في تقوية التوجه الداعم لإعادة العلاقات بين الرباط وطهران.⁽⁸⁵⁾

الخاتمة:

تخضع الساحة الدولية لشبكة معقدة من العلاقات المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها بحيث يكون من الصعب ان تبقى دولة بمعزل عن تأثيرات تلك التفاعلات. فدولة ذات موقع جيوسراتيجي كالمغرب جعله مؤهلا لجذب الاطراف الدولية والاقليمية الفاعلة ، وان للمتغيرات الداخلية والخارجية دور بارز في التأثير على طبيعة وأسلوب وعمل السياسة الخارجية وما ينعكس بذلك على مسيرة العلاقة بين الدول سواء بالاتجاه السلبي التي تدفع السياسة الخارجية وعملها إلى التدهور أو بالاتجاه الايجابي التي يمكن أن تعمل باتجاه التطور والتقدم. لذا فإن من شأن تطبيع العلاقات بين المغرب وإيران تقوية الموقف الدبلوماسي المغربي على الصعيد العربي والإقليمي ، باعتبار أن المغرب نجح في تجاوز مخاض الربيع العربي والحفاظ على استقراره بإصلاح سياسي هادئ بسبب (خصوصيته التاريخية)، كما يحمل صفة المقبولية ، لما له من علاقات جيدة مع دول الخليج والاتحاد

الأوروبي (لاسيما فرنسا واسبانيا) والولايات المتحدة. مما سيساعده في إدارة دبلوماسيته بفاعلية أكبر لتحقيق توازن وتقارب بين البلدان العربية وإيران. وفي الوقت عينه سيسمح النجاح في التوصل إلى اتفاق بشأن القضية النووية الإيرانية بإغلاق صفحة مريرة في العلاقات المضطربة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وسيفتح الأبواب أمام التقدم في مناطق النزاعات الأخرى، وربما الأهم أن يتم التعاون، والعمل على تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، الذي يعاني الأزمات.

الهوامش:

- 1- عندما وصلت أخبار المغرب إلى الدولة الصفوية في إيران حول قوة دولة السعديين المتنامية خصوصا بعد انتصارها في معركة وادي المخازن ضد البرتغاليين العام 1578م، وما ترتب عن ذلك من نتائج سياسية ودولية، في منطقة شمال إفريقيا والغرب الإسلامي، وعلى رأسها ردع الإمبراطورية العثمانية، التي كان وجودها ممتدا إلى الجزائر دون أن تتجح في إخضاع المغرب لسلطتها. بعث الشاه (عباس الصفوي) بسفارته إلى الأشراف السعديين ليساعده على إشغال الأتراك العثمانيين الذين كانوا في صراع معهم في العراق وأذربيجان. المصدر: عبد الهادي التازي، الموجز في تاريخ العلاقات الدولية للمملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1988، ص 95. للمزيد عن الصرع الصفوي العثماني في العراق ينظر: علي الورد، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، طبعة الوراق، لندن 2007 ص 59.
- 2- دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة د. عبد النعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الثانية، 1985، ص 11-15.
- 3- محمد حسنين هيكل، الفرانكوفونية وأخواتها، مجلة وجهات نظر، العدد الثامن والعشرون، القاهرة، مايو 2001، ص 11.
- 4- كمال القصير، إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ دولي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أبريل 2014.
- 5- حياة زلماط، العلاقات المغربية الإيرانية، موقع الخبر على الانترنت، 2012\9\10.
- 6- عبد الله حمودي، أنثروبولوجية الملكيات الملكية المغربية نموذجا"، ترجمة محمد العفراني، منشورات وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، عدد 19-20، السنة 2003، ص 3.
- 7- "الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية". "الملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية. الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرتها الحق" (الفصل 41 و 42 من الدستور المغربي لعام 2011). ينظر:
- جون واتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية"، ترجمة: عبد الغني ابو العزم، عبد الاحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، مطبعة فضالة، ط 1، 2004.
- 8- وله حق العفو وحق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما، وللملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما، مثلما يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاة، وأيضا المجلس الأعلى للأمن، علاوة على حقه في تعيين السفراء والقناصل.
- 9- ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها، وله الحق في إعفاء عضو منها أو أكثر من مهامه بعد استشارة رئيس الحكومة، كما يتأسس الملك المجلس الوزاري الذي يتألف من رئيس الحكومة ووزرائها، مهمة هذا المجلس التوجيهات الإستراتيجية لسياسة الدولة ومشاريع مراجعة الدستور والقوانين التنظيمية والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية. ينظر: مصطفى قلوب، النظام الدستوري المغربي، المؤسسة الملكية، شركة بابل للطباعة والنشر و التوزيع، الرباط، 1997
- 10- محبوب بن العربي، الانتقال الديمقراطي بالمغرب، الحوار المتمدن، العدد 3195، 2012\1\3.

- 11-د. رقية المصدق ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية -النظام السياسي المغربي وانظمة اخرى معاصرة ، الجزء الثاني ، دار توبقال ، الرباط 2013 ، ص 63.
- 12-حنان بناصر ، بانوراما الاحزاب السياسية المغربية ، قضايا مغربية ، مجلة النور ، فبراير 2006.
- 13-امحمد مالكي ، المغرب: تحولات مكونات المشهد السياسي الحزبي ، الحوار المتمدن ، 19 يونيو 2014 .
- 14- خالد بن الشريف ، كل ما تود معرفته حول طبيعة النظام السياسي في المغرب ، موقع سياسة بوست، 22 مارس 2015.
- 15- "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الإمام الخميني وهي "ولاية الفقيه". وقد نشأت نظرية "ولاية الفقيه" على يد الشيخ أحمد النراقي مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه والمتوفى عام 1829، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام 1979. فقد وضع الامام خميني تصوره لهذه النظرية قائلاً: " إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفتي العلم بالقانون وبالعدالة في إقامة الحكومة، وأصبح له ما كان لرسول الله(ص) من الولاية بشأن إدارة المجتمع وجبت طاعته على جميع الناس" وله صلاحيات مثل " إعداد الجيش وتعبئته وتنصيب الولاة وتحصيل الضرائب وإنفاقها على المسلمين... " وتطبيقاً لهذه النظرية، أعطى الدستور الإيراني(الذي تمت صياغته بعد الثورة العام 1979) المرشد أو القائد صلاحيات واسعة، أهمها: حق تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية والإشراف عليها، وإصدار الأمر بالاستفتاء العام، وقيادة القوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلام والغير العام. وحق عزل رئيس الجمهورية، وتعيين وعزل قادة مجلس صيانة الدستور ومسئول السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ورئيس أركان القيادة المشتركة، وإصدار أحكام العفو والتخفيف عن عقوبات المحكوم عليهم. الدستور الإيراني، (قانون اساسي جمهوري اسلامي)، موقع "مجلس الشورى" الإسلامي. <http://parliran.ir/index.aspx>
- 16- ومن ضمن ما يختص به الرئيس هو ما نصت عليه المادة 128 من الدستور: " يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية وتصديق رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء كما يتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى. ويلاحظ من المواد السابقة الذكر، أن الدستور قد خصص جانباً من مهام رئاسة الجمهورية للسياسة الخارجية، بعضها بروتوكولي، والبعض الآخر تنفيذي. رئيس الجمهورية الحالي هو (حسن روحاني) تولى المنصب العام 2013. ينظر: نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (2000، ص53-66)
- 17- وقد فوّض الدستور لمجلس الوزراء بعض الصلاحيات المباشرة بشأن السياسة الخارجية: كطرد الاستعمار تماماً ومكافحة النفوذ الأجنبي. وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقاً للمعايير الإسلامية، والالتزام الأخوي تجاه جميع المسلمين والعمل على الحماية الكاملة لمستضعفي العالم...." ينظر: وليد محمود عبد الناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدولة ، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ، 1997، ص58.
- 18- الى جانب التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية العامة. والاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية ويتكون أعضاء المجلس من رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ووزراء الخارجية والداخلية والمخابرات ومسؤولي الأجهزة العسكرية والأمنية.(المادة 176 من الدستور).
- 19-رعد عبد الجليل مصطفى، ومحمد كاظم علي" المؤسسة الدينية في إيران وأحزاب المعارضة"، كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث، 1988، ص29.
- 20-وأضاف الدستور إلى المجلس مهام الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة وانتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات التي تجري لمجلس الشورى ، وعلى الاستفتاءات العامة ويتكون مجلس صيانة الدستور من اثني عشر عضواً: يعين المرشد ستة منهم مباشرة ، ويوقع على تعيين الستة الآخرين الذين يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويوافق عليهم مجلس الشورى .
- 21- ديجيى الجميل ، إيران بين التاج والعمامة ، دار الحرية للطباعة والصحافة والنشر، القاهرة ، 2000، ص8-19.
- 22-رعد عبد الجليل مصطفى، ومحمد كاظم علي" المؤسسة الدينية في إيران وأحزاب المعارضة"، المصدر السابق ، ص26.
- 23-حسن أحمد العمري ، القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 16 أبريل 2013.
- 24-"الأمر الولائي": وهو ما تنص عليه المادة (57) في الدستور التي تقول: "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر

- المطلق وإمام الأمة". (قانون اساسي جمهوري اسلامي)، موقع "مجلس الشورى" الإسلامي. <http://parliran.ir/index.aspx>
- 25- وتكفل المادة الثانية في الدستور استمرار كلا البعدين؛ إذ إنها ألزمت الحكومة بتحقيق ذلك، فجعلت أحد الأسس التي تقوم عليها الجمهورية الإسلامية "الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية". (قانون اساسي جمهوري اسلامي)، موقع "مجلس الشورى" الإسلامي. <http://parliran.ir/index.aspx>
- 26- حسن أحمد العمري ، القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة ، المصدر السابق .
- 27- حسن الأشرف ، روحاني رئيسا لإيران: المتغيرات والعلاقات مع المغرب ، موقع هسبريس ، 16 يونيو 2013 .
- 28- حسن الأشرف، انفراج محتمل في العلاقة بين المغرب وإيران ، موقع العربية نت، 14 سبتمبر 2013. alarabiya.net
- 29- أحمد التوفيق ، النسب الشريف والسند الصوفي في تاريخ المغرب، صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط المغرب، الطبعة الأولى ، السنة 2003، ص 5- 6.
- 30- يونس زكور ، النظام السياسي المغربي دراسة في الاختصاصات و الوظائف ، الحوار المتمدن، العدد 1807 ، 26 \ 1 2007 .
- 31- ويرى المرشد الحالي لإيران (علي خامنئي) الذي تولى منصبه العام 1989م، بعد وفاة الامام (الخميني) انه "طبقاً للمذهب الشيعي على جميع المسلمين إطاعة الأوامر والنواهي الولائية للولي الفقيه، ويشمل هذا الحكم مراجع التقليد أيضاً. ولا يمكن الفصل بين الالتزام بولاية الفقيه والالتزام بالإسلام وولاية الأئمة المعصومين". وإضافة إلى فتوى (خامنئي) بإلزام جميع المسلمين بطاعته، فهو يطلق على نفسه "ولي أمر المسلمين"، ما يمنحه شرعية دينية دستورية لزعامة مسلمي إيران ومسلمي العالم الإسلامي. وتضفي هذه الرؤية بُعداً مقدساً على نظام "ولاية الفقيه". ينظر: د.وليد محمود عبد الناصر، العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، 1995.
- 32- آيت الله هادي تهراني، الأمر الولائي ، وتوقيع الولي الفقيه ، 3/5/2011. <http://www.tebyan.net/newindex.aspx?8>
- 33- عبد العلي حامي الدين، العلاقات المغربية الإيرانية: من القطيعة الى الانفتاح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة - قطر، 17 ايناير 2013.
- 34- امحمد مالكي، المغرب: تحولات مكونات المشهد السياسي الحزبي، مركز الدراسات الدستورية والسياسية ، المغرب ، 19 يونيو 2014 .
- 35- هل تشكل "عاصفة الحزم" تحالفا لمواجهة المد الإيراني؟ الجزيرة نت ، 4/4/2015.
- 36- طارق بنهدا ، شيعة ويساريون ينتقدون مشاركة المغرب في "عاصفة الحزم" ، موقع هسبريس الالكتروني ، 3 أبريل 2015 .
- 37- للمزيد عن النزاع على الصحراء الغربية بين مثلث النزاع (المغرب- الجزائر -البوليساريو) ينظر: د.علي الشامي، الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980. وينظر ايضا كتاب: مجيد كامل، العلاقات المغربية الاسبانية صراع أم تعاون، مجموعة دار الهنا. بغداد 2010.
- 38- هي الوساطة التي قامت بها الجزائر بين العراق وإيران في عهد الشاه ، بشأن الصراع الحدودي حول شط العرب. وهي الوساطة التي ادت الى التوقيع على (اتفاقية الجزائر) العام 1975، التي لم تتمكن من إنهاء الخلاف بشكل حاسم وما زالت تثار بشأنها الكثير من الملاحظات من قبل الجانبين. أما الوساطة الجزائرية الثانية فقد قامت بها الجزائر مباشرة بعد انتصار الثورة الإيرانية 1979، وتجرّ أزمة الرهائن بالسفارة الأمريكية في إيران العام 1981، حيث ساهمت الدبلوماسية الجزائرية حينها في إيجاد حل سلمي للأزمة التي كان من الممكن أن تأخذ أبعادا مأساوية ومدمرة بالنسبة للمنطقة برمتها. ينظر: د.بيرن آزدي ، مدخل إلى السياسة الخارجية الإيرانية ، جامعة طهران ، ترجمة وتقديم سعيد الصائغ، دار النصر للطباعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، 2000.
- 39- عبد العلي حامي الدين، العلاقات المغربية الإيرانية: من القطيعة الى الانفتاح ، المصدر السابق.
- 40- وفي السياق نفسه يأتي تصريح الرئيس الإيراني السابق (محمود أحمدي نجاد) ان "إيران مستعدة لوضع خبراتها في مجال الطاقة النووية تحت تصرف الجزائر". عندما استقبل وزير الطاقة والمناخ الجزائري السابق (شكيب خليل) المبعوث الخاص للرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، واضعا الكثير من علامات الاستهتام حول قوة العلاقات الجزائرية الإيرانية.

- 41- حسين الزاوي ، المغرب العربي وإيران.. تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية، من كتاب العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ، ديسمبر 2011، ص165.
- 42- خالد محمود، موريتانيا تطرد السفير الإسرائيلي بعد تردد ..شهرين، الشرق الأوسط، العدد 11057، لندن ، 7 أمارس 2009.
- 43- حسين الزاوي ، المغرب العربي وإيران.. ، المصدر السابق ، ص 178.
- 44- أماني السنوار، هل تصبح الأردن والمغرب دولتين خليجيتين؟، الخليج أونلاين ، 2015\3\12.
- 45- علاء الدين بونجار، ما هي خلفية دعوة المغرب والأردن للانضمام لمجلس التعاون الخليجي؟، الشرق الأوسط ، 2011/05/12.
- 46- إيمان لافي المطيري ، التطلعات الإيرانية في الخليج العربي ، الطبعة الثانية ، الكويت 2013 .
- 47- إذ وافقت قمة مجلس التعاون الخليجي التشاورية ، التي انعقدت في الرياض 10 مايو/أيار 2011، على مشروع انضمام كل من الأردن والمغرب للمجلس. وقد رحبت الدول الخليجية بفكرة التفاوض مع مملكتي الأردن والمغرب للانضمام لمجلس التعاون الخليجي.
- 48- فراج إسماعيل ، انضمام المغرب والأردن لمجلس التعاون الخليجي.. فاتورة رابحة أم مكلفة؟، دبي، 11 امايوا 2011.
- 49- رضوان حفياني، "المغرب سيرجح كفة القوة العسكرية الخليجية إقليميا"، جريدة الصباح لموقع الالكتروني بتاريخ 20 مايو 2011 .
www.assabah.press.ma
- 50- محمد حسن ، الازمات والنزاعات في السياسة الدولية: الطموحات الإيرانية في الشرق الأوسط ، القاهرة ، الطبعة الاولى 2011.
- 51- يمتلك المغرب قوة عسكرية مهمة إقليميا، إذ يعتبر من القوى العسكرية العربية الأساسية، سواء من حيث القدرات التكنولوجية ومن الناحية العددية، فالجيش المغربي يحتل المرتبة الثانية من حيث تعداد الجنود والضباط بعد القوات المسلحة المصرية(250 ألف عسكري) ومن حيث القدرات التكنولوجية فيحتل المرتبة الثالثة بعد جنوب افريقيا ومصر. (وفق تقارير معهد الدراسات الاستراتيجية العسكرية البريطانية لعام 2014) .
- 52- أيمن بن التهامي، الدعوة الخليجية للمغرب. رغبة في تشكيل كتل للأنظمة الملكية، الشرق الأوسط ، 13 مايو 2011
- 53- كمال القصير ، جيوبوليتك المغرب العربي ، قراءة في ديناميات عام 2014،(تقارير) مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، كانون الثاني 2015، ص5.
- 54- اعلن عن بدء عملية(عاصفة الحزم) في 26 اذار\2015، بقيادة السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي(البحرين والإمارات والكويت وقطر باستثناء عُمان) وبمشاركة مصر والمغرب والأردن والسودان وباكستان لضرب الحوثيين في اليمن. ويتمثل الدعم المغربي في وضع القوات الجوية الملكية المغربية الموجودة بالإمارات تحت تصرف التحالف. ويشارك المغرب في(عاصفة الحزم) بست مقاتلات (إف16)، ووضع سربًا من طائراته كان بالقاعدة العسكرية في الإمارات ، تحت القيادة السعودية.
- 55- المغرب بين عاصفة الصحراء سنة 1991 وعاصفة الحزم سنة 2015، موقع ألف بوست ، 3 أبريل، 2015.
- 56- عبد الاله الزكريتي، جذور التعاون العسكري بين المغرب والامارات :أسبابه وتجلياته، هسبريس موقع الالكتروني 2014/4/19،
hespress.com
- 57- ستة دوافع وراء مشاركة المغرب في عملية "عاصفة الحزم" (أسوشيتد برس) 29 \ 3 \ 2015.
- 58- عبدالله الشمري ، "عاصفة الحزم" وتحول الموقف التركي من إيران ، صحيفة اليوم، العدد (15264)، 31 مارس\ 2015.
- 59- عادل الزبيري ، المغرب يشارك في "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين ، موقع قناة العربية ، 26 مارس\ 2015.
alarabiya.net
- 60- طارق بنهدا، شيعة ويساريون ينتقدون مشاركة المغرب في"عاصفة الحزم"، موقع هسبريس الالكتروني، 3 أبريل 2015
- 61- ويتأكد هذا التقسيم من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تقدمت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كونداليزا رايس) في إطار سياسة الرئيس السابق (جورج بوش الابن) لفرض الإصلاح السياسي على دول العالم الإسلامي، إذ شملت تلك الخطة دول شمال أفريقيا، والتي انخرطت فعليًا في الحرب العالمية على الإرهاب، من أجل كسب ود الولايات المتحدة، واستغلال التعاون الأمني لتحسين مستوى العلاقات معها. ينظر: صالح النعماني ، العقل الاستراتيجي الاسرائيلي ، سلسلة اوراق الجزيرة (31)، مركز الجزيرة ، الطبعة الاولى 2013.

- 62- عبد الله يوسف محمد، الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط، دراسة في تطور العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد 160، 2005، ص 8-17.
- 63- فقد كان (لحسن الثاني) دوراً محورياً في عقد اللقاءات بين مصر و(إسرائيل) والتي أفضت إلى عقد اتفاقية كمب ديفيد العام 1979، وعمل العاهل المغربي أيضاً على تأييد عقد مؤتمر مدريد للسلام العام 1991، كما تبنى عقد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي العام 1994، وشارك في الترتيبات والمناورات الأمنية والعسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية في إطار الدفاع المشترك للحلف الأطلسي في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. المصدر: رشيد العثماني، المنافسة الجزائرية للعلاقات المغربية الأمريكية، العامل السياسي كنموذج، مجلة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، اكدال، الرباط، المغرب 2002، ص 38.
- 64- حيث صارت إيران رمزاً (للأصولية الإسلامية) التي رشحتها أمريكا وقتها لتكون العدو الجديد. مع تطبيق سياسة الاحتواء ضد كل من إيران والعراق وكانت تهدف إلى احتواء سياسات إيران الإقليمية من خلال توجيه أربع اتهامات لها هي: دعم الإرهاب، والسعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل، ومعارضة عملية السلام في الشرق الأوسط، وانتهاك حقوق الإنسان وطبقت عليها أيضاً عدداً من المقاطعات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية. مثى حمدي الثويني، العلاقات الأمريكية- الإيرانية للمدة من 1989-1999، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص 89.
- 65- مجموعة باحثين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة احمد ابو هديبة، مركز دراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الاولى 2006، ص 32.
- 66- تصريحات للرئيس الإيراني حسن روحاني: الاتفاق النووي مقدمة للعلاقات البناءة مع كل دول العالم، موقع قناة العالم الاخبارية على الانترنت، 3 إبريل 2015 .
- 67- راشد الغنوشي، علاقات مغاربية إيرانية مضطربة، في كتاب العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ديسمبر 2011.
- 68- تشكل قضية مدينتي سبتة ومليلية والجزر من اهم القضايا العالقة بين المغرب واسبانيا التي تستمر باحتلالها من قرون. للمزيد ينظر: مجيد كامل، العلاقات المغربية الاسبانية صراع أم تعاون، مجموعة دار الينا. بغداد 2010.
- 69- عبد الحميد العوني، حرب البنتاغون على المغرب، جذور الأزمة في العلاقات المغربية- الأمريكية، منشورات عربية، فاس، سبتمبر 2003، الجزء الأول، ص 57.
- 70- ادريس لكريني، الديمقراطية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي، شئون عربية، العدد 152، 2006، ص 186-166.
- 71- عصام ابن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك اوباما اهمال مقصود ام ارجاء اهداف؟، المركز العربي للدراسات المستقبلية، 31 تموز 2010، ص 5
- 72- مجموعة باحثين، ماذا يجري بمنطقة الساحل؟ الإرهاب. الاختطاف. الطاقة والحرب الخفية، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومية الشعب، الجزائر، العدد 15050، الاربعاء 2 كانون الاول 2009، ص 4.
- 73- عن الجزر الاماراتية، ينظر: محمد حسن عيروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية، دار العيروس للكتاب الحديث، 2002.
- 74- ايمن بن التهامي، العلاقات المغربية - الاماراتية... نحو مستويات افضل، ايلاف يومية الكترونية، العدد 5050، لندن، 20 مارس 2015.
- 75- حنان بناصر، انكفاء الدبلوماسية المغربية تجاه المحيط العربي: حقيقة ام ادعاء، جامعة محمد الخامس، اكدال، الدار البيضاء، اكتوبر 2013.
- 76- عبد الهادي مزي، الصحراء الغربية- قرار الملك والشعب، الدار البيضاء، المغرب 1997، ص 55.
- 77- ظاهر الادغم، العلاقات المغاربية الإيرانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر 17 يناير 2011.
- 78- الشيعة المغاربة بين الولاء لامارة المؤمنين ولمرجعياتهم الفكرية في الشرق، جريدة الصحيفة المغربية، العدد (31)، اكتوبر 2006.
- 79- مريم ثابت، توسيع مجلس التعاون الخليجي بداية خارطة عربية سياسية جديدة، (العربية CNN) دبي، الإمارات العربية المتحدة، 7 شباط/فبراير 2013.
- 80- محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية - السورية والحراك السوري الشعبي، مركز الجزيرة للدراسات، 24 \ 8 \ 2011.
- 81- داؤود البصري، كيف سيرد الإيرانيون على عاصفة الحزم؟، صحيفة الإسلام اليوم، 11 إبريل 2015.

82- احمد المومني، تطورات العلاقات الثنائية المغربية الأمريكية، مجلة وجهة نظر، العدد:26، الرباط، كانون الاول 2005، ص 34.

83- عبد الله الحتاش، عودة العلاقات المغربية الإيرانية، السياق والابعد، العربية نت، 10 \ فبراير 2014.

84- حسن أحمد العمري ، القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 16 أبريل 2013

85- راغدة درغام ، "عاصفة الحزم" أثرت بعمق في المفاوضات النووية مع إيران ،موقع قناة العربية ، 3 أبريل 2015.

Abstract

Keen Morocco in terms of attachment to the Arab and Islamic identity 'to build a solid relationship with Islamic countries 'the geographical dimension of the area of the Maghreb from the Arab Gulf and the Arab and Muslim world the depth of making the political class in Morocco isolated from all the fears that many of the Arab regimes in the Gulf direction Republic Control Iran's Islamic .

The Foundation of the Royal Moroccan crucial role in determining the major trends 'particularly in the strategic and sensitive files Moroccan diplomacy 'including the normalization of relations with Iran file 'if available objective conditions at the regional and international levels 'encourage the Royal Institution to give the green light for diplomacy to embark on such a move. The larger challenge in front of the Moroccan diplomacy is to seek to achieve full independence in decision-making 'away from the influence of regional and international hubs 'And to distance itself from conflicts and disputes on the basis of sectarian polarization dispersion force of the Islamic nation and cracks occur between people. The convergence between the two factors remain available which requires the parties to take advantage of these possibilities exist for the development of interaction between the two countries and the exploitation of all these opportunities .

Majeed Kamil Hamzah